

نفي التعددية في المدارس النحوية

محمود أبو كتة*

مقدمة

دأب كثير من النحاة قديماً وحديثاً على ترديد مصطلح المدارس النحوية، أو ذكر المذاهب النحوية، كما دأبوا في هذا المضمار على ذكر خمس مدارس نحوية هي: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، والمدرسة الشامية، والمدرسة المصرية.

فهل كانت هذه المدارس الخمس في حقيقتها صورة لخمس مذاهب نحوية بحيث اذا ذكرت مدرسة البصرة كان ذكرها داعياً الى ذكر مذهب نحوي خاص بالبصرة، وهل اذا ذكرت مدرسة الكوفة كان ذكرها داعياً الى ذكر مذهب نحوي خاص بالبصرة، وهل اذا ذكرت مدرسة الكوفة كان ذكرها داعياً ايضا الى القول بوجود مذهب نحو كوفي خاص بأهل الكوفة، وهكذا دواليك لكل من بغداد والشام ومصر؟

أم ان هذه المدارس انما هي في واقع الامر وطبيعة الحال. اماكن دراسية متعددة لنحو عربي واحد في قواعده العامة، وأصوله الكلية، وجميع ابعاده الشكلية والنظرية؟ وإن كان هناك خلاف حاد بين هذه المدارس القطرية، فانما هو خلاف ثانوي نشأ حول بعض المسائل الفرعية، والقضايا الجزئية التي لا تشكل قضية مركزية، ولا ينبغي ان يتمخض عنها حكم في نهاية الأمر بان نحو كل مدرسة مغاير لنحو المدرسة الأخرى.

وإذا كان من الإنصاف ان نعترف بوجود خلافات في الرأي بين نحاة الاقليم الواحد، او بين نحاة الاقاليم المتعددة حول بعض المسائل النحوية، والقضايا اللغوية، الا ان المسائل الخلافية شيء، والمذاهب النحوية شيء آخر. فاستعمال النحاة مصطلح المذهب البصري وهم يريدون بذلك ما عند البصريين من وجهة

* د. محمود أبو كتة: أستاذ مشارك ورئيس قسم اللغة العربية وعميد كلية الآداب بجامعة بيت لحم.

نظر او رأي، وكذا استعمالهم مصطلح المذهب الكوفي مقابل ما عند الكوفيين من وجهة نظر ورأي، قد ادى الى الخلط بين مفهومي المذاهب النحوية والمسائل الخلافية.

وكان لشيوع مصطلح المدارس النحوية على السنة المهتمين بالدرس النحوي حديثا وفي مصنفاتهم -على نحو ما سنعرض له- أثر في زيادة الخلط بين مفهومي المذاهب النحوية، والمسائل الخلافية، ونشوء فرضية التعددية في المذاهب النحوية، وما أحاط بها من إشكاليات كثيرة، كان من أبرزها زعمهم أن لنا مدارس نحوية، تمتاز كل مدرسة بمنهجها الخاص بها، ومذهبها الذي يميزها عن غيرها.

هذه القضية جديرة بأن يعاد النظر فيها لما في إزالة اشكالياتها من فائدة في التسهيل على دارسي النحو العربي، ولما في نفي التعددية في المذاهب النحوية من فوائد كثيرة تحرر الدارسين من أسار أوهام الخلافات الفرعية التي ما فتئت تشتت الأذهان وتصرف جهود الدارسين عن القواعد الكلية والقضايا الأساسية الى مسائل خلافية، هي في واقع الأمر قضايا فرعية لا طائل تحتها ولا فائدة تجتنى منها.

أولاً - تمهيد تاريخي

نشأة كل من البصرة والكوفة

حدّث ياقوت الحموي في معجم البلدان(١) ان الخليفة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قد استشار عتبة بن غزوان في اختيار موقع لعسكر المسلمين من أجل الإقامة فيه إذا رجعوا من غزوهم، ويحلون فيه عند شتوهم، فوقع الاختيار

(١) معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت، دار صادر، ١٩٣٠ وما بعدها بتصرف.

على مكان قريب من ملتقى نهري دجلة والفرات، حيث شط العرب، فلما أبصروا حجارة ذلك المكان وهي سوداء غليظة، قالوا: أنها البصرة، فسميت من يومذاك بالبصرة. وكان تمصيرها في السنة السابعة عشرة من الهجرة، وذلك قبل الكوفة بستة أشهر.

أما الكوفة: فقد ذكر البلاذري في كتابه (فتوح البلدان) ان عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبي وقاص يأمره ان يتخذ للمسلمين دار هجرة وقيروانا، وان لا يجعل بينه وبينهم بحرا، فأتى الأنبار وأراد ان يتخذها منزلا، فكثر على الناس الذباب، فتحول الى موضع آخر، فلم يصلح فتحول الى الكوفة فاختطها، واقطع الناس المنازل، وأنزل القبائل منازلهم، وبني مسجدها وذلك في سنة سبع عشرة من الهجرة.(١)

ثانياً - نشأة الخلاف بين البلديين

برزت هاتان الحاضرتان على صعيد الأحداث السياسية، والحركة العلمية وذلك بعد فترة حكم الفاروق عمر، فغدتا مهوى القبائل العربية ومقرا للمرابطين، ومنطلقا للمحاربين. فكانت البصرة مقرا يحتشد فيه جيش عائشة أم المؤمنين بقيادة طلحة والزبير. وكانت الكوفة مقرا لتجمع جيش علي حيث حدثت المواجهة بين الطرفين في موقعة الجمل، ومنذ تلك الموقعة توزع ولاء الناس بين الكوفة والبصرة، فصارت البصرة عثمانية الولاة، وصارت الكوفة علوية الانتماء، حتى إذا ما انتهى حكم بني أمية وآل الحكم الى بني العباس، عزت الكوفة لأنها صارت مقرا لبني العباس، فعلا نجمها، وقرب بنو العباس علماءها، فنالوا حظوة عند الخلفاء، وتولوا تعليم أبنائهم.

(١) فتوح البلدان: البلاذري، بيروت: دار الكتب العلمية - (ب ت)، ٢٧٤.

هكذا كان الخلاف في بادئ أمره سياسياً، ثم سرعان ما قاد هذا الخلاف السياسي الى تعصب فكري، وانقسام في المسائل والرأي، فاشتد الصراع على السبق بين علماء القطرين، وانعقدت مجالس العلم والعلماء، وحلقات المناظرة بين نحاة البلدين، ورعى الحكام والأمراء تلك المجالس والحلقات والمناظرات، وحضرها المؤيدون لكل فريق من المتناظرين، وفي كتب النحاة ما يشهد على مثل هذه المناظرات.(١)

ثالثاً - الجهود البصرية في وضع القواعد النحوية

سبقت البصرة الكوفة بقرن من الزمن تقريباً في وضع النحو العربي، والى البصرة يعود الفضل في ارساء قواعد النحو، وتأسيسها حينما عكف العلماء على وضع الخطوط العريضة، والقواعد الثابتة التي رسخت معالم نظرية النحو العربي الى يومنا هذا.

ففي البصرة نشأت علوم العربية، وإليها وفد العلماء يحدبون على الدرس من مختلف أقطار العالم الاسلامي، والى البصرة يسند الفضل في رواية اللغة على منهج قائم على التحري الدقيق والسماع الوثيق، وقد أعان موقع البصرة القريب من سوق المربد على جعلها حاضرة البادية، وسوق الأعراب الذين لم تفسد العجمة ألسنتهم، ولم يخالط اللحن لغتهم، فكان هذا السوق بمثابة المنتدى الفكري آنذاك، وقد تحدث ياقوت الحموي في معجمه عن سوق المربد قائلاً: (مربد البصرة من أشهر محالها، وكان يكون سوق الأبل فيه قديماً، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس، وبه كانت مفاخرات الشعراء، ومجالس الخطباء، وهو الآن بائن عن البصرة، بينهما ثلاثة أميال)(٢) ومثل ذلك قال عنه أبو علي القالي في نواتره: (وقد صار معرضاً لكل قبيلة تعرض فيه شعرها ومفاخرها، كما تعرض عروضها، وهو مجتمع العرب ومتحدثهم، ومتنزه البصريين، وإليه وفد الشعراء والرواة والخطباء، كان أبو عمرو بن العلاء يسأل الأصمعي من أين أقبلت؟ فيجيبه جئت من المربد، فيقول: هات ما معك فيقرأ عليه الأصمعي ما كتب في الواحة، فاذا ستة أحرف (كلمات) لم يعرفها أبو عمرو فيخرج يعدو في الدرجة ويقول للأصمعي: (شمرت في الغريب... أي غلبتني)(٣).

(١) انظر كتاب مجالس العلماء: للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت - ١٩٦٢م وكتاب الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، تحقيق عبد الرؤوف سعد، القاهرة ١٩٧٥م.

(٢) معجم البلدان ج ٥ ص ٩٧.

(٣) أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر-١٩٧٤م. ص ٤٢٠.

رابعاً - أبرز الملامح المنهجية في أدلتهم النحوية (السماعية والقياسية)

السمع والقياس هما من أهم الأدلة التي اعتمد عليها علماء اللغة عندما هموا بجمعها ووضع قواعدها ونحوها. وإذا كان السماع يعرف بأنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فإن القياس هو تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل الفرع على الأصل بعلّة (١) ولذا فقد شمل السماع كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه عليه السلام - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً. (٢)

وقد لجأ كل من علماء البصرة والكوفة إلى استخدام السماع والقياس في استدلالهم على سلامة اللغة وصحة قواعدها، فهل شابه علماء كل قطر علماء القطر الآخر في طريقة السماع والقياس، أم غير كل فريق الفريق الآخر؟ لقد تشدد البصريون في أدلتهم النحوية، وأخذوا بما شاع واشتهر من السماع، بينما تساهل الكوفيون في جمع اللغة، ولم يبلغوا مبلغ البصريين في دقتهم وتثبتهم من المسموع، بل أخذوا بالنادر والقليل وحتى الشاذ من المسموع، ولربما عولوا على البيت الواحد في وضع قواعد النحو. وقد قال الأندلسي في هذا: (الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوتوا عليه بخلاف البصريين). (٣)

هذا من حيث المادة المسموعة، أو المنقولة، وأما الراوي أو الناقل فقد كانت عناية البصريين بالناقل والمنقول عناية فائقة، وجعلوا لذلك شروطاً ذكرها السيوطي في المزمهر (٤) وبها فآخروا البصريون الكوفيين قائلين: (نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وانتم تأخذونها عن أكلة الشوايرز وباعة الكواميخ). (٥) وعليه فلم يأخذ البصريون عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم حولهم. (٦)

(١) أنظر كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٩٦هـ، ص ٤٨، ص ٩٤.

(٢) المصدر السابق ص ٤٨.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٩٦هـ، ص ٢٠٢.

(٤) المزمهر في علوم اللغة وأنواع العربية، تحقيق جاد المولى وآخرين، القاهرة - مطبعة الحلبي ج: ١٣٨.

(٥) الاقتراح ص ٢٠٢، وحرشة الضباب: صائدو الضباب والضب حيوان صحراوي يشبه الحردون كثير العقد، والشوايرز: جمع شيراز، وهو اللبن الخائر، والكواميخ جمع كامخ وهو نوع من الأدم.

وأما من حيث صحة الرواية وما يتعلق بها من صدق الراوي وأمانته وضبطه، فقد التزم البصريون بشروط صحة الراوي فقل في رواياتهم الموضوع والمصنوع، على عكس الكوفيين الذين لم يتشددوا في شروط صحة الرواية فما أكثر ما جمعوا ونقلوا ووضعوا! (١) وقد تنبّه النقاد قديماً إلى رواية الكوفيين للغة وطريقتهم في التساهل في النقل والوضع فقال في ذلك أبو الطيب اللغوي: (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم). (٢) ومعلوم ما كان لحماة الرواي من دور في الوضع.

أما الدليل الثاني وهو القياس فقد أثره الكوفيون على السماع وتوسعوا فيه، وتساهلوا في رواية الغريب والنادر والشاذ وقاسوا على ذلك، الأمر الذي عرضهم لنقد البصريين كثيراً، وعليه فقد اتهموا الكسائي وهو أمام الكوفيين بأنه قد أفسد النحو (٣)، لأنه كان يسمع الشاذ من غير الفصحاء فيجعله أصلاً يقاس عليه، وعابوا عليه أخذه اللغة عن عشيرة الحطمية وهم عبد القيس الذين نزلوا بغداد، مما أوقعه في كثير من الخطأ واللحن (٤).

وقد أخذ الكوفيون بالقراءات القرآنية غير المتواترة واحتجوا بها في عرض مسألتهم واستدلوا بها على تأييد وجهات نظرهم، وهي ماثلة في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف.

ونظراً لإمام البصريين بكلام العرب وتثبيتهم من شواهدهم واعتمادهم على السماع المأثور عن العرب، وعزوفهم عن الشاذ والنادر والضرورة كثيراً، فقد ترجّحت آراؤهم النحوية على آراء الكوفيين (٥)، وفي هذا يقول السيوطي في الاقتراح: (اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية، قال ابن جني: (الكوفيون علامون بأشعار العرب مطلعون عليها) (٦).

(١) دراسات في النحو العربي، محمود أحمد أبو كتة، بيت لحم - ١٩٨٧، ص ١٠٨.

(٢) من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر ص ٦٧.

(٣) معجم الأدباء: ياقوت الحموي، بيروت - دار المأمون ١٣:١٨٢.

(٤) المصدر السابق ١٣:١٨٢.

(٥) دراسات في النحو العربي: ص ١٠٩.

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٠٢.

خامساً - مصطلح (المدارس النحوية) في المؤلفات العصرية

كان الاصطلاح الشائع عند كثير من النحاة كلما عرضت لهم مسألة خلافية ان يقولوا ومذهب البصريين فيها كذا، ومذهب الكوفيين كذا، حتى اشتهر عندهم استعمال مصطلح المذهب النحوي تعبيراً عن كل قضية نحوية نشأ حولها خلاف في الرأي.

ولقد شاع استعمال مصطلح المدارس النحوية حديثاً، ووجد له في نفوس كثير من المؤلفين هوى كبير، فعَنُونُوا كتبهم به، او بعنوانين قريبة منه تحمل في طياتها معنى المدارس أو المذاهب، فمن هذه الكتب على سبيل المثال:

كتاب: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب) لمهدي المخزومي الذي صنفه في عام ١٩٥٨م. و(كتاب مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها) لعبد الرحمن السيد وقد صنفه عام ١٩٦٨م. وكتاب: (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، وقد صنفه في عام ١٩٦٨م. وكتاب: (دروس في المذاهب النحوية) لعبد الراجحي، وقد ألفه عام ١٩٨٠م. وكتاب: (المدرسة النحوية في مصر والشام) لعبد العال مكرم، وقد ألفه عام ١٩٨٠م. وكتاب: (قراءات في المذاهب النحوية) لكرم زرنج، الذي ألفه عام ١٩٨٦م. وأخيراً كتاب: (المدارس النحوية أسطورة وواقع) لإبراهيم السامرائي، وقد ألفه عام ١٩٨٧م.

والناظر في عناوين الكتب السابقة، يلاحظ للوهلة الأولى إichاء بوجود المدارس النحوية، ذات الطابع المذهبية التي تميز كل مدرسة عن المدرسة الأخرى، ولو أنك اطلعت على مضامينها فيما عدا كتاب السامرائي للاحظت محاولات أصحابها في إقامة الدليل وسوق البرهان عل أن كل مدرسة تمتاز في قواعدها ونحوها عن المدرسة الأخرى.

ففي كتاب: (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب) تحدث المخزومي عن خصائص المدرسة الكوفية العامة، وخلص الى بعض النتائج العامة التي حاول من خلالها ان يوضح الأسس التي تميز مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة من وجهة نظره فقال: (ومنهج الكوفيين -كما رأينا- قائم على أسس ثلاثة:

١- قياسهم على المثال الواحد، لأنهم (إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلامهم

جعلوه باباً) كأنهم يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها.

٢- وحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، فما يكادون يسمعون مثالا يشذ عن اصل موضوع حتى يسرعوا الى إعادة النظر في هذا الأصل وتغييره حتى يتلاقى مع هذا المثال.

٣- إمعانهم في التتبع اللغوي واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر(١).

على أن هذه الأسس التي أبرزها المؤلف لا تنهض دليلاً على أن المدرسة الكوفية لها منهج نحوي خاص بها يميزها عن المدرسة البصرية لما سيأتي بيانه في القسم السادس من موضوعات هذا المقال، ولأن حديث المخزومي هنا حول خصائص المدرسة الكوفية منصب على طريقة جمع اللغة وتدوينها لا على وضع القواعد النحوية وتلقيدها.

أما عبد الرحمن السيد فقد جهد في كتابه السابق الذكر في بيان الخلاف بين البصريين والكوفيين في كثير من المسائل، ثم أشار بعد ذلك الى الأصول المشتركة بين الفريقين، إلا ان الناظر المتفحص فيما أشار إليه عبد الرحمن السيد، لا يجد الدليل الكافي الذي يحمل القارئ على التسليم بوجود مدرستين مستقلتين، لأن أكثر خلافاً القطرين كانت حول الفروع وليس الأصول، ولو اختلفوا بعض الشيء في منهج البحث المتبع في جمع اللغة كما أشار صاحب الكتاب(٢).

ثم إذا انتقلنا الى كتاب: (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، وجدناه يصرح فيه بأن النحو الكوفي لا يشكل مدرسة مستقلة عن النحو البصري، وذلك في قوله: (وينبغي أن يستقر في الأذهان ان المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما احكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت الى اليوم راسخة في النحو العربي)(٣).

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب: مهدي المخزومي، القاهرة - مطبعة الحلبي - ١٩٥٨م. ص ٣٧٦-٣٨٩. وقد خلص المؤلف بعد ذلك الى القول: (ومن أجل هذا كانوا يمتازون بفهم العربية فهما يستند الى فقه الطبعية اللغوية، لا الى تكهنات محلية تملى على العربية إملاء، كما كان البصريون يفعلون، وكان مذمهم أقرب الى تصوير العربية واقعيًا ونحوهم أكثر تمثيلاً للغة العربية بلهجاتها المختلفة).

(٢) مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمن السيد، القاهرة - ١٩٦٨م ص ١٤٥-١٦٥.

(٣) المدارس النحوية: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف - ١٩٦٨م ص ١٥٨.

إلا أن المؤلف قد عاد الى نفي الفكرة السابقة التي صرح فيها بأن النحو الكوفي لا يغاير النحو البصري فقال: (غير أنها "أي المدرسة الكوفية" مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت ان تشق لنفسها مذهباً نحويًا جديدًا، له طابعه وله أسسه ومبادئه)(١). وعليه فالمؤلف يتناقض هنا مع ما صرح به سابقًا، ولذا ليس في كلامه دليل قاطع على وجود مدارس نحوية ذات خصائص مميزة لكل منها، لما سنعرضه بعد حين من أدلة.

والناظر في مقدمة كتاب الراجحي (دروس في المذاهب النحوية) يرى ان صاحب هذا الكتاب قد نص صراحة على أن هذه الدروس قد اختيرت لتمثل المذاهب النحوية العربية، وأن اختياره لدروس من "الكتاب" لسببويه إنما قد جاء ليمثل مدرسة البصرة، وأن اختياره لدروس من "معاني القرآن" للفراء إنما جاء ليمثل مدرسة الكوفة، ليقف الطالب على طرائق الخلاف، فهذا هو ذا يقول: (من هنا كانت هذه "الدروس" اخترناها لتمثل المذاهب النحوية العربية، فاخترنا من البصرة "الكتاب" لإمام النحاة سيبويه، "والمقتضب" للمبرد، ومن الكوفة "معاني القرآن" لإمامها الفراء. ثم قدمنا فصولاً من "الإنصاف" ليقف الطالب على الخلاف بين المدرستين....(٢).

وليس في كتاب الراجحي بعد هذا التصريح من دليل على وجود مدارس نحوية ذات طابع مذهبية مستقلة، وكأن المؤلف قد أراد لنصوص الكتاب ذاتها أن تكون شاهداً على ما اصطلح على تسميته تجاوزاً بالمدارس النحوية.

أما عبد العال مكرم فقد أطلق مصطلح المدرسة النحوية على مصر والشام، مع أنه قد نص صراحة على أن مدرسة الشام ومصر لم تصطبغ بمذهب معين، ولم تلون بمنهج متميز حين قال: (إن مدرسة مصر والشام لم تصطبغ بمذهب معين، ولم تلون بمنهج موحد، كما كان ذلك واضحاً في أخواتها من المدارس البصرية والكوفية والبغدادية)(٣).

ومع أن المؤلف قد اعترف بانتفاء صبغة المنهج عن المدرسة النحوية في مصر والشام، وأنها غير مستحقة لأن تخص بمصطلح المدرسة النحوية إلا أنه قد التمس لنفسه العذر بسبب التجوز في هذه التسمية قائلاً: (ولهذا كان إطلاق

(١) المصدر السابق ص ١٥٩.

(٢) دروس في المذاهب النحوية: عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة - ١٩٨٠ م ص ٧.

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: عبد العال مكرم، بيروت: دار الشرق - ١٩٨٠ م ص ٧-٨.

اسم المدرسة على هذه الحركة فيه تجوز في التعبير، لأن المدرسة لا تكون مدرسة إلا إذا توحدت فيها الأهداف، وتناسقت الأصول، وتميزت مناهجها بطابع خاص، ولم يكن الشأن كذلك في هذه المدرسة التي نؤرخ لها، كما هو واضح في هذا البحث).

أما في كتاب **قراءات في المذاهب النحوية**، فقد ضمنه مؤلفه النص صراحة على أن النحو الكوفي يشكل مدرسة نحوية مستقلة لها طابعها، وخصائصها، وأن هذه المدرسة قد تكونت بجهود أبناء الكوفة^(١). ولكن تصريح صاحبنا السابق يعوزه الدليل والتحليل الكافي لحمل القارئ على الاقتناع بوجود مذاهب نحوية متميزة في كل مدرسة من المدارس السابقة.

أما كتاب **السامرائي (المدارس النحوية أسطورة وواقع)** فقد نص فيه صاحبه على أن لا صحة لما ترتب في أذهان النحاة واللغويين من وجود مدارس نحوية متميزة، وقد جاء تصريحه هذا تحت عنوان: (ألنا مدارس نحوية)؟ في استفهام مفاده النفي، وذلك هو الرأي الذي يوافقني وأوافقه، وأميل إليه ولا أختلف معه، فهو يقول: (وقد أنكرت أن يكون مدرستان هما البصرية والكوفية، فالنحو القديم واحد وان كان هناك من شيء فاختلاف اللاحقين ممن دعو بالكوفيين عن المتقدمين البصريين بمسائل تتصل كما أشرت بالفروع وليس بالأصول، وتتصل بالمنهج، ورأيهم في السماع والقياس، وبمادة المسموع والمقيس، على أن هذا الاختلاف ليس مقصوراً على أصحاب القديم البصري، ولا أصحاب الجديد الكوفي بل نجد من البصريين من أخذ برأي الكوفيين في جملة مسائل، كما وجدنا الكسائي والفراء قد أخذ برأي البصريين في مسائل معروفة، كما وجدنا العكس)^(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام أن أنوّه بمقالة لزميلي الدكتور ياسر الملاح بعنوان: **(رأي في المدارس النحوية)** حيث جاءت خلاصة آرائه فيها موافقة لرأيي وتطابقت وجهات نظره في مجملها مع وجهة نظري^(٣).

والآن نخلص من هذه الدراسات جميعها الى السؤال التالي:

هل بلغ الخلاف بين هذه الحواضر حداً حتى يستقر في عرف النحاة واللغويين

(١) قراءات في المذاهب النحوية: كرم زرنج - ١٩٨٦ ص ٣٤.

(٢) المدارس النحوية أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر ١٩٨٧ م ص ١٥٩.

(٣) رأي في المدارس النحوية، مقال للدكتور ياسر الملاح، مجلة هدى الإسلام عدد: ٣ السنة الأولى ص: ٣٢-٣٩.

مع الأيام وجود مذاهب نحوية تدفعنا الى الإعتقاد بوجود مدرسة نحوية بصرية ومدرسة أخرى كوفية، وبغدادية، وشامية ومصرية؟ هذا ما سنجيب عنه في الفصل التالي إجابة تنفي تعددية المدارس النحوية، وتثبت أنها جميعا ذات منهج نحوي واحد في أصوله الأساسية وقواعده الكلية، وإن كانت هناك خلافات فليست إلا في بعض المسائل الفرعية.

سادساً - إتفاق في الأصول واختلاف في الفروع

تؤكد لنا الروايات المتواترة ان نحاة الكوفة قد ساروا على الدرب الذي عبده لهم نحاة البصرة، فلقد حمل الكسائي زعيم الكوفة خمسين ديناراً الى أبي الحسن الأخفش وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً(١). وقد ظل كتاب سيبويه مرجع النحاة من كوفيين وبصريين، فقد ذكر أن الفراء وهو أحد نحاة الكوفة السابقين قد مات وتحت وسادته كتاب سيبويه، وأنه كان يعتمد مع ذلك خلاف مذهب سيبويه، حتى ألقاب الأعراب وتسمية الحروف(٢).

إن ما اتفق عليه النحاة العرب من بصريين وكوفيين وغيرهم كان أكثر مما اختلفوا فيه، وان الخلاف بين نحاة هذه الأقاليم لم يكن خلافاً جوهرياً، إذ لم ينطبع النحو في كل قطر من الأقطار العربية أو في كل مدرسة من تلك المدارس بمنهج خاص به حتى يكون هذا الخلاف منهجياً. فالنحو في هذه المدارس جميعها نحو عربي واحد في قواعده وأصوله، وأركانه ومصطلحاته، مهما اختلفت آراء النحاة في بعض مسائله.

ومما يدل على أن النحو واحد في هذه المدارس، وبخاصة في القطرين البادئين في إنشائه وهما البصرة والكوفة، هو أن نحاة هذين القطرين كانوا يصدر عن منهج نحوي واحد قائم على الوصف والتعليل، حتى ولو اختلفت وجهات نظرهم أحياناً في كثير مما عللوا، وذلك لأن العلة النحوية ليست عللاً حتمية، وإنما هي علل افتراضية واجتهادية، ولذا كان من العسير على النحاة أن يتوحدوا على علة نحوية واحدة وإليك المثال التالي:

لقد علل النحويون الكوفيون سبب بناء كلمة (الآن) على الفتح لأن الألف

(١) مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة النهضة - ١٩٥٥ م ص ٣٦.

(٢) المصدر السابق ص ٨٨. وأنظر بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة الحلبي - ١٩٦٤ م ج ٣: ٣٣٣.

واللام دخلتا على فعل ماضٍ، إذ أن (الآن) عندهم من أن يئين أي حان، فاعتبروا علة بنائه على الفتح بقاء الفعل الماضي على حاله من البناء على الفتح الذي هو الأصل في بنائه.

أما البصريون فقد عللوا بناء (الآن) على الفتح لمشابهته اسم الإشارة. ومع ذلك فقد انقسموا على أنفسهم في بيان علة بنائه. فأبو سعيد السيرافي قال: إنما بني (الآن) لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف، ولما أبو علي الفارسي فقد قال: إنما بني (الآن) لأنه حذف منه الألف واللام، وضمن الاسم معناه، وزيدت فيه ألف ولام أخريان. أما أبو العباس المبرد فقد قال: إنما بني (الآن) لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولاً ثم يعرف بهما فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابهِ بُني(١).

فأنت ترى أنهم قد اتفقوا جميعاً على وصف (الآن) بأنها مبينة على الفتح وهذا الوصف يشكل قاسماً مشتركاً فيما بينهم، ولكنهم إذ اختلفوا فقد اختلفوا في علة البناء على الفتح، وليس هذا الاختلاف في العلة مدعاة لأن تُنعت كل مدرسة بمذهب خاص بها، أو بمنهج نحوي يميزها عن أختها.

ومن الحقائق التي تؤكد لنا نفي استقلال كل مدرسة بمنهج نحوي خاص بها، أنه لم ينعقد إجماع نحاة البصرة على مخالفة نحاة الكوفة، كما أنه لم ينعقد لنحاة الكوفة إجماع فيما بينهم على مخالفة نحاة البصرة(٢)، فكانت تجد نفرًا من نحاة البصرة يخالف البصريين في رأيه، ويوافق الكوفيين في رأيهم، ومثل ذلك يقال عن الكوفيين كما سنوضح فيما يلي:

لقد وافق الفراء البصريين في أنه لا يجوز تقديم خبر (ما زال)(٣) عليها وبذلك يكون قد خالف نحاة الكوفة وهو كوفي. وكذلك خالف الكسائي وهو زعيم الكوفيين أصحابه الرأي في (نعم وبئس) وذهب إلى أنهما فعلا ماضيان لا يتصرفان، فجاء رأيه موافقاً لمذهب البصريين فيهما، ومخالفاً لمذهب الكوفيين القائل بأنهما إسمان مبتدآن(٤)، والمراد بالمذهب هنا الرأي. وعليه

(١) أنظر هذه المسألة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٩٦١ م ص ٥٢٠-٥٢٤.

(٢) دراسات في النحو العربي ص ١٠٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٥.

(٤) المصدر السابق ص ٩٧-١٢٦.

فالاخلاف في الرأي كثيراً ما نشأ بين نحاة المدرسة الواحدة وبين نحاة مدرسة وأخرى.

وكما خالف الفراء^(١) نحاة الكوفة مع أنه كوفي، فقد خالف الأخفش^(٢) نحاة البصرة مع أنه بصري، وكذلك خالف سيبويه زعيم البصريين أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي مع ما للخليل من مكانة في نفسه.

ومن الحقائق الأخرى التي تؤكد لنا على اتفاقهم في الأصول وأن اختلافهم كان في الفروع هو أن نحاة هذه المدارس جميعاً قد اتفقوا على أن العامل النحوي هو الذي يحدث الأثر في الكلام، ويتحكم في ظواهر الإعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما، بيد أنهم اختلفوا في طبيعة هذا العامل، أهو عامل لفظي أم عامل معنوي؟ وهل هو محذوف أم مقدر؟ وإليك الشاهد على ذلك.

لقد اتفق نحاة القطرين على أن للمبتدأ عاملاً نحوياً قد تسبب في رفعه، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم حول طبيعة هذا العامل، ففي حين ذهب الكوفيون إلى أن الخبر يرفع المبتدأ وعليه فالعامل لفظي، ذهب البصريون إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ وعليه فالعامل معنوي^(٣).

كان ذلك من الشواهد على اختلافهم في طبيعة العامل في المبتدأ، فما قولهم في عامل الخبر؟ لقد اتفق نحاة القطرين على أن للخبر عاملاً رافعا، إلا أنهم اختلفوا في أمر هذا الرفع، فعند الكوفيين هو المبتدأ، وأما البصريون فمع قولهم بأن للخبر عاملاً رافعا إلا أنهم اختلفوا في ذلك العامل، فمنهم من جعل العامل في رفعه الابتداء وحده، ومنهم من جعل عامل الرفع فيه الابتداء والمبتدأ معاً، ومنهم من ذهب إلى أن الخبر يرتفع بالمبتدأ وأن المبتدأ يرتفع بالابتداء^(٤).

والذي نراه في اختلافهم حول عامل المبتدأ وعامل الخبر أنه اختلاف فرعي لا يغير من طبيعة الظاهرة اللغوية شيئاً ولا يلغي حكماً، طالما ثبت لنا أن المبتدأ والخبر مرفوعان فيما سمعناه عن العرب، وطالما تأكد لنا ذلك مما نقل عنهم. وما عدا ذلك فهو تعليل لا طائل تحته ولا جدوى منه.

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٧، ١٣، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٦، ٤٩٣، ٦١٦، ٦٧٠، ٦٨٧، ٧٤٥، ٨١٢.

(٢) المصدر السابق ص ١٥٥، ١٨٦، ٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٣، ٣٨٢، ٦٢١، ٦٢٣.

(٣) أنظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٤.

(٤) المصدر السابق ص ٤٤.

سابعاً - ابن مضاء القرطبي ومدرسته في النحو العربي

عاش ابن مضاء القرطبي (١) في القرن السادس من الهجرة في بلاد الأندلس التي شهدت آنذاك انتشار مذهب الظاهر في الفقه، وذلك على يد الفقيه ابن حزم الظاهري، الذي دعا في مذهبه هذا إلى العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات وطرح التعويل على محض الرأي (٢) ولم يقتصر أثر المذهب الظاهري على الفقه، بل تعدى ذلك ليترك بصماته الواضحة على اللغة العربية، وذلك بالوقوف عند ظاهر النص، وإلغاء القياس، والعلل بأنواعها والتأويلات. وما دعوة ابن مضاء القرطبي التي انطلقت في بلاد الأندلس منادية بالغاء العوامل النحوية، وكذلك القياس، والعلل بأنواعها إلا ثمرة من ثمار المذهب الظاهري.

كان ابن مضاء القرطبي أول من خالف إجماع النحاة بدعوته إلى إلغاء العامل النحوي حين قال: (وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بارادة ولا طبع (٣))، كما صرح في كتابه "الرد على النحاة" بأن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة، بل وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حينما خطأً النحاة لقولهم إن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل (٤) وهو بدعوته هذه يخالف ما أجمعه عليه، ويخرج على اتفاق ما توصلوا إليه.

كما دعا في كتابه إلى إلغاء الحذف والتقدير في الكلام، ومتعلق الجار والمجرور، وتقدير الضمائر في الصفات المشتقة كاسم الفاعل، واسم المفعول...، ثم عاود الحديث عن النحو من غير عامل ومعمول من خلال بابي التنازع والاشتغال، كما دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثالث، والتمارين الصرفية. وبذا فقد سار بالدرس النحوي إتجاهاً مغايراً لمذهب نحاة المشرق العربي مما جعله صاحب مدرسة مستقلة في النحو العربي.

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن مضاء اللخمي، قاضي الجماعة، ولد بقرطبة سنة ٥١٣هـ، وأخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما، وسمع عليه وعلى غيره الكتب النحوية واللغوية، وكانت له دراية بالأصول والطب ومن مؤلفاته: المشرق في النحو والرء على النحاة. أنظر كتاب: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ج ١: ٣٢٣.

(٢) أنظر كتاب: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني محمد بن علي، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٤٨هـ، ج ٢: ٢٩٢.

(٣) أنظر كتاب الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق إبراهيم البنا، القاهرة: دار الإعتصام - ١٩٧٩م ص ٧٠.

(٤) المصدر السابق ص ٦٩.

ثامناً - الخلافات الفرعية تترك بصماتها على كثير من المصنفات النحوية.

لقد استطرد النحاة العرب في تقصي العلل النحوية، وأغرقوا في ذكر أحكام الكثير من المسائل الفرعية، حتى صارت شغلهم الشاغل وهمهم المتواصل، وغدا التعليل إتجاهاً سائداً يمثل مرحلة من مراحل الترف الفكري التي تركت بصماتها الواضحة على الدرس النحوي، مما تسبب في جعل الدرس النحوي ثقيلاً وجافاً على المتعلمين.

وحينما أغرق نحاة المشرق العربي في تعليل الأحكام النحوية، وتوسعوا في بسط العلل النحوية بأنواعها الثلاثة: من تعليمية وقياسية وجدلية، ارتفعت في تلك الأثناء بعض الأصوات منادية بضرورة ترك التعليل لما فيه من سأم وملل، وقد نبه أبو حيان النحوي الأندلسي على ذلك في كتابه المسمى بـ (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) حيث قال: (والنحويون مولعون بكثرة التعليل، وكو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسمع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوزاقاً في تعليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات، ورد بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحروف خصوصاً ما صنعه متأخرو المشاركة على مقدمة ابن الحاجب فنسأ من ذلك وما يخلص في أيدينا شيء من العلم^(١)).

ولعل ابن هشام الأنصاري كان أحد النحاة الذين تنبهوا إلى خطر إثقال الدرس النحوي على المتعلمين. وأسباب ذلك لما يلجأون إليه من كثرة التكرار وكذلك الخلاف في الرأي وقد نبه إلى ذلك في مقدمة كتابه مغنى اللبيب حيث قال: (واعلم أنني تأملت كتب الإعراب، فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور، أحدها: كثرة التكرار... والأمر الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب. كالكلام في اشتقاق اسم، وهو من السمة كما يقول الكوفيون أو من السمو كما يقول البصريون، والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين... والثالث: إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره....^(٢)).

(١) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي حيان النحوي مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٦١) نحو.

(٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة المدني - (ب) ص ٥.

فابن هشام لا يرى من الحكمة أن يُشغَلَ المتعلمُ بالمسائل الخلافية التي لا تتعلق بالإعراب كاشتقاق الاسم مثلاً، وإنما يرى أن يوجه المتعلم إلى القضايا الأساسية في الإعراب.

أجل لقد ملأت مسائل الخلاف بين النحويين حيزاً من الدرس النحوي، وشغلت بال المصنفين والمؤلفين، وكانت عبئاً ثقيلاً على كاهل المتعلمين، وحسب القارئ دليلاً على إغراق النحاة في الحديث عن المسائل الفرعية والقضايا الجزئية والعلل النحوية أن ينظر في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وهو بحق كتاب مشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة (١) وهناك كتاب آخر حافل بمثل هذه المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة كان قد ألفه العكبري (٢) وسماه التعليقة.

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ص ٥.

(٢) التعليقة (مسائل خلافية في النحو): أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، (ب.ت).

الخاتمة

وهكذا نخلص الى القول بأن البصرة أول حاضرة أنشئت في عهد الخلفاء الراشدين، وأنها هي السبّاقة إلى وضع القواعد النحوية حفاظاً على اللغة من اللحن وعصمة للألسن من الزلل، وإليها يعزى الفضل في تخريج فوج من العلماء، الذين عملوا على نقل العلوم اللغوية وغيرها من البصرة الى سائر الحواضر العربية، التي جدت فيما بعد كالكوفة وبغداد والقاهرة والشام، والتي تسمت كل واحدة منها بمدرستها.

ومع أن هذه المدارس قد تعددت في تسمياتها، إلا أن نحاتها كانوا يصدرون عن منهج نحوي واحد في قواعده الكلية، وأصوله النحوية، وأن الخلاف الذي نشأ فيما بينهم لم يكن خلافاً جوهرياً، وإنما هو خلاف حول بعض المسائل الفرعية والأحكام الجزئية التي لا تميّز أية مدرسة عن غيرها.

ومع أن طبيعة الخلاف الحادث بين علماء هذه الأقطار لم يرقَ إلى الحد الذي يسمُّ كل مدرسة بسمات المذهب الخاص بها أو الملامح المميزة لها عن غيرها كما بيّنا - إلا أننا نرى أن كثيراً من الباحثين اليوم والدارسين قد عمدوا إلى تكريس مصطلح المدارس النحوية في كثير من مؤلفاتهم وعناوين مصنفاتهم وحاولوا أن يقيموا الدليل في كتبهم على تعدد المدارس النحوية ذات الطوائع المذهبية، وكأن لكل مدرسة من تلك المدارس نحوها الخاص بها وقد علمنا كيف قامت هذه المدارس جميعاً على فكرة العامل والمعمول والوصف والتعليل على اختلاف أسمائها وتعدد أقطارها.

وإنه إذا جاز لنا أن نقرّ بوجود مدرسة أخرى في النحو ذات مذهب نحوي خاص بها ومنهج مميز بها فهي مدرسة ابن مضاء القرطبي التي قامت على خلاف ما قامت عليه المدرسة الأولى، والتي دعت إلى إلغاء فكرة العامل النحوي، والحذف والتقدير، كما دعت الى إلغاء العلل الثواني والثالث والتمارين الصرفية، وهي المدرسة التي تأثرت بالمذهب الظاهري، ومع أن صاحبها قد وعدنا بمنهج نحوي جديد يحزر النحو العربي من كل ما علق به من شوائب إلا أنه لم ينجز ما وعد به.

وأخيراً فإن ظاهرة إغراق النحاة في بسط الأحكام التعليلية، وأن إمعانهم في بحث المسائل الفرعية، والعلل النحوية، كان اتجاهاً سائداً يمثل مرحلة من

مراحل الترف الفكري التي انعكست آثارها الواضحة على الدرس النحوي في المشرق العربي، وفي مصنفات كثير من النحاة مما تسبب في إثقال الدرس النحوي على المتعلمين، وإطالته بما يمل ويسئم. كما تسبب في شغل بال الدارسين بأوجه الخلاف التي لا طائل تحتها ولا جدوى منها.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- أسواق العرب في الجاهلية والإسلام: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر - ١٩٧٤م.
- ٢- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة - ١٩٧٥م.
- ٣- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٩٣٦هـ.
- ٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٩٦١م.
- ٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٤٨هـ.
- ٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة الحلبي - ١٩٦٤م.
- ٧- التعليقة (مسائل خلافية في النحو): أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، (ب.ت).
- ٨- دراسات في النحو العربي: محمود أحمد أبو كتة، بيت لحم - ١٩٨٧م.
- ٩- دروس في المذاهب النحوية: عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة - ١٩٨٠م.
- ١٠- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق إبراهيم البناء، القاهرة: دار الاعتصام - ١٩٧٩م.

- ١١- فتوح البلدان: البلاذري، بيروت: دار الكتب العلمية - (ب.ت).
- ١٢- قراءات في المذاهب النحوية: كرم زرنده - ١٩٨٦م.
- ١٣- مجالس العلماء: للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت - ١٩٦٢م.
- ١٤- المدارس النحوية: شوقي ضيف: القاهرة: دار المعارف - ١٩٦٨م.
- ١٥- المدارس النحوية أسطورة وواقع: إبراهيم السامرائي، عمان: دار الفكر - ١٩٨٧م.
- ١٦- مدرسة البصرة النحوية: عبد الرحمن السيد، القاهرة - ١٩٦٨م.
- ١٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب: مهدي المخزومي، القاهرة: مطبعة الحلبي - ١٩٥٨م.
- ١٨- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: عبد العال مكرم، بيروت: دار الشروق - ١٩٨٠م.
- ١٩- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة النهضة - ١٩٥٥م.
- ٢٠- المزهري في علوم اللغة وأنواع العربية: لجلال الدين السيوطي، تحقيق جاد المولى وآخرين، القاهرة - مطبعة الحلبي، ج١: ١٢٨.
- ٢١- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، بيروت - دار المأمون.
- ٢٢- معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت: دار صادر - ١٩٥٧م.

٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لإبن هشام الأنصاري،
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة المدني - (ب.ت).

٢٤- من تاريخ النحو: سعيد الأفغاني، بيروت - دار الفكر (ب.ت).

٢٥- منهج السالك الى ألفية ابن مالك: لأبي حيان النحوي
الاندلس، مخطوطة بدار الكتب المصرية (تحت رقم ٥٦١ نحو).

٢٦- مجلة هدى الإسلام: رأي في المدارس النحوية، مقال
للدكتور ياسر الملاح - القدس: إدارة الأوقاف، السنة الأولى عدد ٣ سنة
١٩٨٢م.